**1/ من حيث الحجم**

**1/1- الفساد الصغير أو الثانوي**

 وهو الذي تكون تأثيراته صغيرة وغير واضحة إجمالاً على البلاد، بحيث تكون عن كميات قليلة من الأموال، أو تتعلق بالأشخاص الذين لا يمتلكون تأثيراً قوياً في البلاد، لكن يمكن أن تتفاقم آثاره لتتسبب في مشاكل كبيرة، ومن أشكاله دفع الأموال غير المستحقة للحصول على مقاعد دراسية، أو للحصول على ترقيات مهنية سريعة، أو للانتقال إلى قاضٍ آخر لعكس قرار المحكمة وما إلى ذلك.

**1/ 2- الفساد الضخم**

والذي يؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً وطويل الأمد على البلاد، حيث ينطوي على مبالغ مالية هائلة، ويقوم به مسؤولون ذو مكانة عالية في البلاد، ومن الأمثلة عليه اختلاس الأموال التي كان الهدف منها إنشاء المشاريع التي تخدم عامة الناس، أو زيادة الأموال المخصصة لصانعي القانون والموظفين في الدولة لتشريع القوانين لمصلحة شخص معين، أو مجموعة من الأشخاص، ومنح العطاءات والوظائف لأناس و أشخاص غير مؤهلين و استقبال المشاريع السيئة و غيرها...

**2/ من حيث الهيئة**

* **الفساد الاداري**
* **الفساد الأخلاقي**
* **الفساد الثقافي**
* **الفساد السياسي**
* **الفساد المالي**
* **الفساد المؤسسي**
* **الفساد القضائي**
* **الفساد البيولوجي و الفيزيولوجي**

يرتبط هذا النوع من الفساد بجميع الأسباب التي دافعها الأولي والأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من آثار على سلوكياته وتصرفاته.

**3/ بعض مؤشرات الفساد**

هناك العديد من المؤشرات نذكر منها ما يلي:

* انتشار ظاهرة الغنى المفاجئ للأشخاص داخل المجتمعات المختلفة خاصة منهم المعروفين سابقا و ذوي الامكانيات البسيطة أو حتى الضعيفة أحيانا.
* تفشي ظاهرة الرشوة المالية و تعدد طرقها حتى أصبحت من أساسيات المعاملات المالية و المعاملات الادارية و غيرها من معاملات اجتماعية أخرى ...
* شيوع الواسطة بين أطراف المجتمع في مجال التوظيف بدلا من الاهتمام بالخبرة و المعرفة و الكفاءة و المهارة و الأولوية في حق التوظيف.
* غياب تكافؤ الفرص في ميادين العمل حيث تجد المرؤوس مدرك للأمور أكثر من الرئيس و هو تحت قبضته في كل الأحوال إن صح القول...
* غياب الرقابة على الممتلكات العامة حتى أصبحت لدى البعض ملكيات خاصة يتمتعون بها كما يشاؤون و يتحكمون في توزيع بعض الموارد الادارية بحجة التقشف الاقتصادي الذي يغطي انتهاكات فردية لوسائل العمل و تسيير شؤون المؤسسات المختلفة فقد نجد ما يجب تواجده بالإدارات العمومية غائبا عنها و حاضرا في بيوت و منازل مسؤولوها....و غير ذلك من المظاهر الأخرى التي تعكس مؤشرات غريبة أحيانا.
* الخروج عن القواعد العامة للبلاد
* بيع ممتلكات الدولة لتحقيق مكاسب خاصة
* ممارسة البيروقراطية و التعسفات و التعقيدات الحكومية التي تدفع بهروب رؤوس الأموال خارج البلاد و تقوية الاستثمارات الاجنبية بدلا من دفع عجلة التنمية محليا.
* غلاء الأسعار و جشع التجار و احتكار المواد الأولية و الأساسية للعيش و انتشار مظاهر الحرمان و الحاجة في فئات المجتمع .